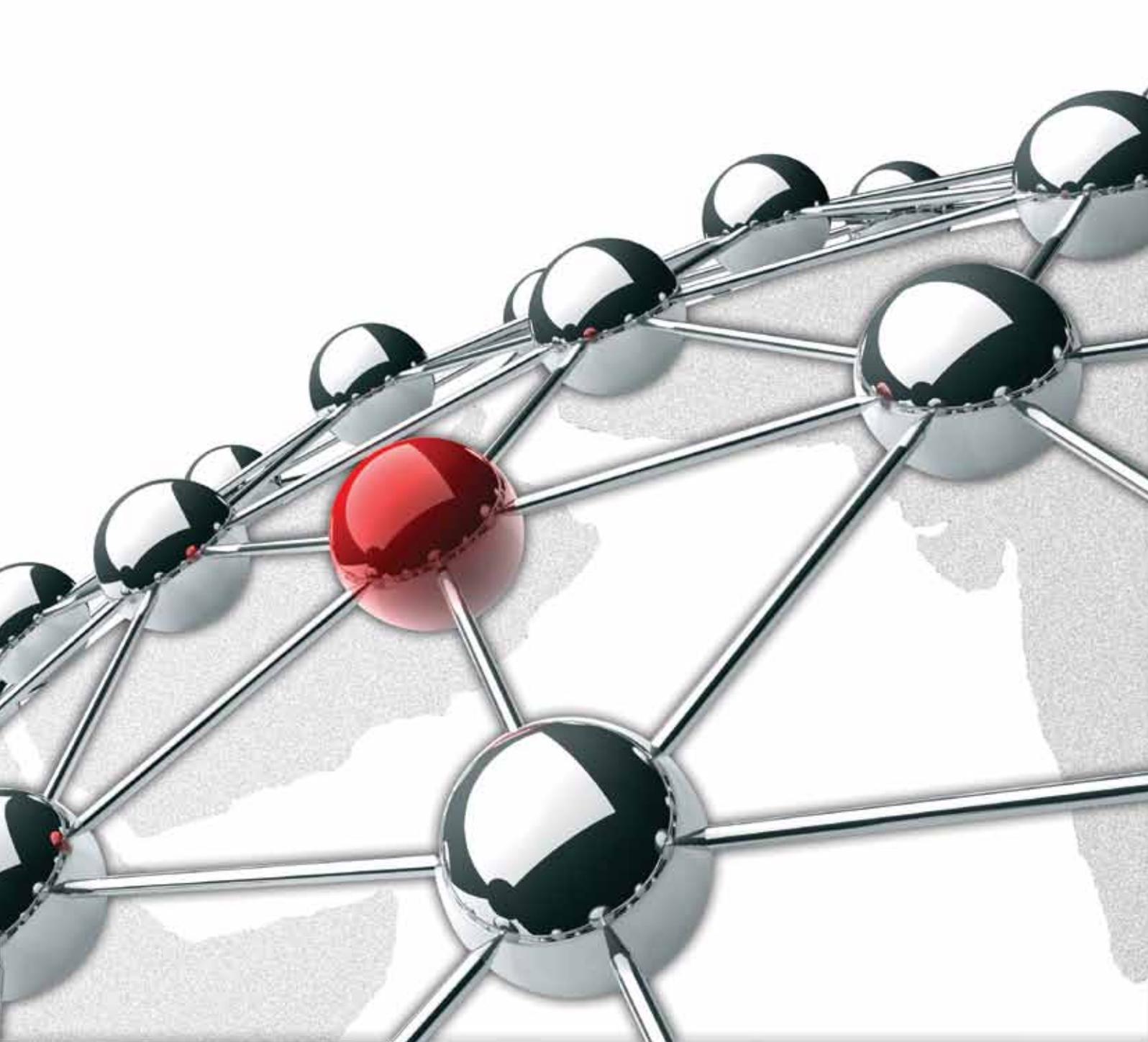




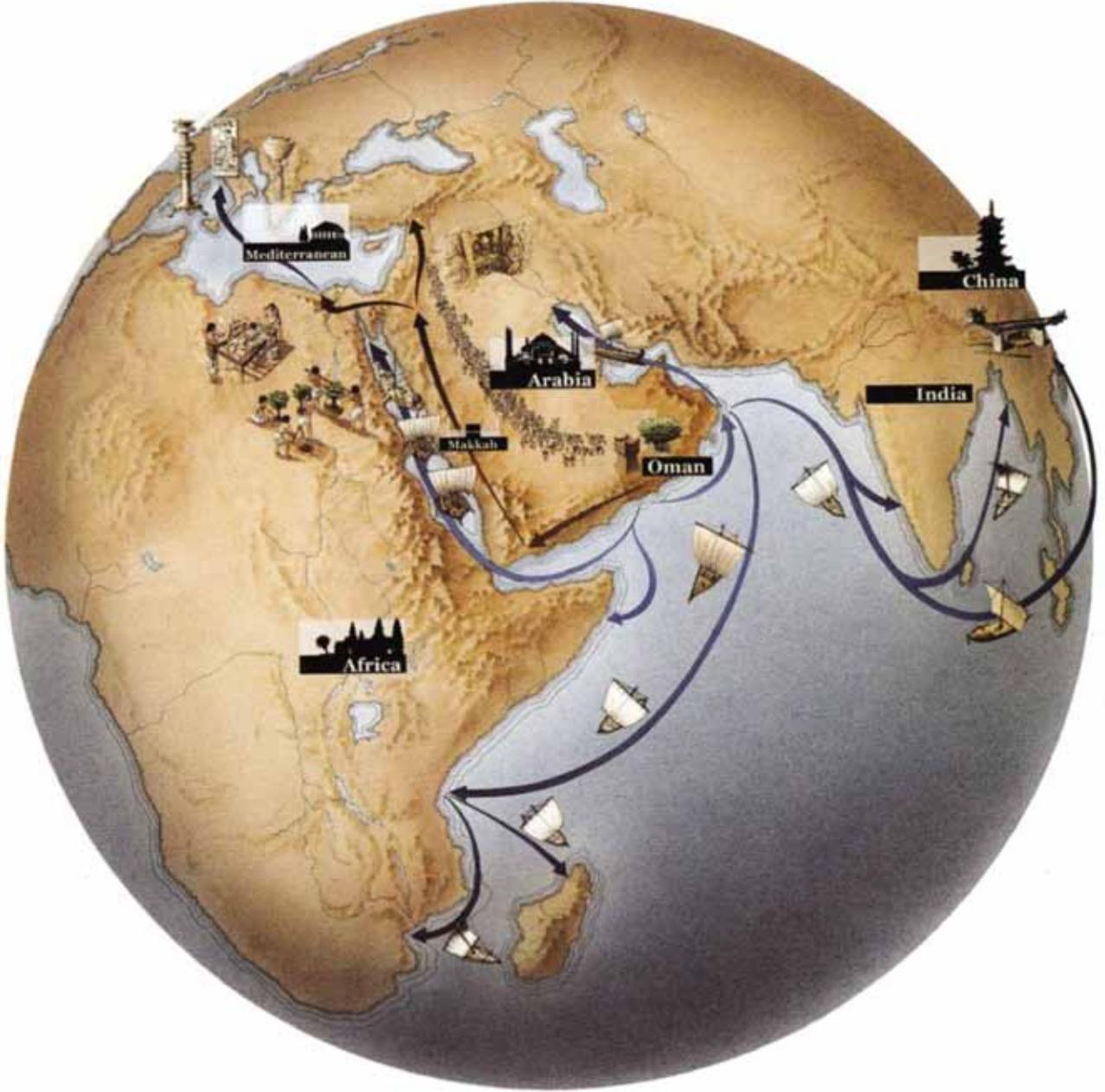
S O L S

ملخص الإستراتيجية اللوجيستية للسلطنة 2040





حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم



من إعداد بحارة يوناني في القرن الأول الميلادي وهي تشير إلى أهمية عمان كمحور لطرق الملاحة الرئيسية ، وجاء إختيارها للإشارة إلى المستقبل الواعد بإستعادة عمان لموقعها التاريخي كمركز لوجيستي باعتبارها البوابة الشرقية نحو للاقتصادات البازغة في آسيا.

حقوق الطبع لخارطة طريق تجارة اللبان: مكتب مستشار جلالة السلطان للشئون الثقافية، متحف أرض اللبان، www.scp.gov.com

قائمة المحتويات

٣	المقدّمة
٧	التقرير التنفيذي
٨	الأهداف
١١	لبنيات البناء
١٢	التنفيذ
١٣	التمويل
١٨	أعضاء الاستراتيجية الوطنية للخدمات اللوجيستية . ٢.٤



مقدمة

تحتل سلطنة عمان موقعًا جغرافيًا فريدًا من نوعه يحوّلها أن تؤدّي دورًا مهمًا ورياديًا في مجال الخدمات اللوجيستية في منطقة الخليج والدول المطلة على المحيط الهندي وبلدان شرقي أفريقيا.

ويعتبر موقع السلطنة الجغرافي، بالإضافة إلى البنى الأساسية الممتازة الموجودة أصلاً وتلك التي هي قيد التشييد، فضلًا عن المناخ السياسي المستقرّ، من العناصر الأساسية لكي تحقّق السلطنة نقلةً نوعيةً في تحقيق نموّ صناعة الخدمات اللوجيستية، ولكي تصبح مركزًا أساسيًا للخدمات اللوجيستية.

وتنفيذا لقرار المجلس الأعلى للتخطيط المتخذ في إجتماعه الرابع لعام ٢٠١٣ م، تم خلال العام ٢٠١٤ تشكيل فريق عمل أساسي مكون من عشرة تنفيذيين عمانيين من الحكومة والقطاع الخاص والأكاديميين. وقد عمل أعضاء هذا الفريق معًا، بالتعاون مع ٦٥ خبيرًا من كلّ القطاعات ذات الصلة، وانقسموا إلى مجموعاتٍ فرعيةٍ مختلفة وركّزوا جهودهم على تطوير استراتيجية القطاع اللوجيستية حتى عام ٢٠٤٠م.

تحت الإشراف المباشر لوزارة النقل والاتصالات، وبدعم وتوجيه فريق من الخبراء الدوليين المرموقين، ومع اعتماد نتائج العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة، فضلًا عن نتائج عمل الفرق المختلفة، صاغت إدارة فريق العمل وثيقةً استراتيجيةً تغطّي الفترة الممتدة حتى العام ٢٠٤٠. وتعتبر هذه الوثيقة ملخصًا لكلّ النتائج التي توصل إليها فريق العمل.

وقد تمّ تحديد الاهداف الرئيسة للإستراتيجية اللوجيستية بالسلطنة على الشكل التالي:

- زيادة مساهمة القطاع اللوجيستي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يترجم على الصعيد النقدي.
- رفع حصة السوق العماني من السلع التي تتدفق إلى المنطقة.
- توسيع حجم فرص العمل التي يوفرها القطاع اللوجيستي.
- تحسين ترتيب عمان في تصنيف المؤشرات اللوجيستية والصناعية العالمية.
- رفع سمعة عمان العالمية فيما يتعلّق بالخدمات اللوجيستية.

وقد تمّ عرض متطلبات تحقيق هذه الأهداف في التقرير المفصل لهذه الاستراتيجية، على الرغم من أنّه سيتمّ العمل على ترجمة هذه المتطلبات في المرحلة القادمة من قبل فريق التنفيذ المقترح. ويعتبر القطاع اللوجيستي، كما هو مشار إليه



في الفصل الأول، من بين القطاعات غير النفطية القليلة في الاقتصاد التي تتمتع بالإمكانيات اللازمة من أجل المساهمة بشكلٍ ملموس في إجمالي الناتج المحلي للسلطنة، ناهيك عن إمكانية استحداث العديد من فرص العمل النوعية (من ٨.٠٠٠ فرصة عمل في العام ٢٠٢٠ إلى ٣.٠٠٠ في العام ٢٠٤٠).

وتتضمن النشاطات الأساسية التي من المفترض تنفيذها، وبشكلٍ خاص خلال السنوات الخمس الأولى، تغييراتٍ هيكلية في بعض النظم الإدارية الحكومية ذات الصلة، فضلاً عن تغييرات في التشريعات والقوانين والإجراءات، بالإضافة إلى تطوير رأس المال البشري والتسويق الداخلي والخارجي المكثف.

وسيكون هناك تركيز كامل على عملية تسهيل التجارة من قبل كل الجهات الحكومية، ليس فقط كتابة وإنما ممارسة فعلية على أرض الواقع، وهذا يعتبر شرطاً جوهرياً ولا بد أن يحظى باهتمام شديد للتأكد من سير التنفيذ بالشكل

المطلوب .

وتعتبر الميزانية المقترحة لتنفيذ هذه الاستراتيجية وتطوير عُمان كمركزٍ للخدمات اللوجيستية استثماراً ضرورياً من أجل تحقيق أقصى نسبة من العائدات على الاستثمار في البنى الأساسية التي أنفقت بالفعل.

إن التغييرات المشار إليها في هذه الاستراتيجية تعتبر أساسية وحيوية من أجل جعل عمان مركزاً للخدمات اللوجيستية وفي حال تكاتف الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص، يمكن للأهداف التي تمّ تحديدها أن تتحقق وأن تؤتي بمكاسب ملموسة لاقتصاد السلطنة وللمواطنين على حدّ سواء.

وبالتالي، يعتبر النجاح في تنفيذ الاستراتيجية وخاصة خلال السنوات الخمس الأولى حجر زاوية لضمان استدامة النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في السلطنة.

التقرير التنفيذي



TRANSPORT

LOGISTICS

VEHICLE

EXPRESS



التقرير التنفيذي

ومتكاملة من أجل تسهيل التجارة.

تصل نسبة كبيرة من الواردات العمانيّة عبر البحر، وحوالي 7٪ من الشحن الجوي من الواردات العمانيّة يأتي عبر دولة الإمارات العربيّة المتحدّة، مع نقلٍ لاحقٍ للشحن عبر البرّ. وقد حقّقت إمارة دبي تفوّقًا في المجال اللوجيستي بين دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص وفي الخليج العربي بشكل عام. ونتيجةً لذلك، ارتفعت كلفة الواردات العمانيّة وانخفضت نسبة الإيرادات من التعريفات الجمركيّة ممّا أدّى إلى فقدان العديد من فرص العمل المباشرة.

الوقت يدهمنا، فموانئ الحاويات الموجودة في المنطقة بدأت تتوسّع بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، نمة موانئ جديدة قيد التشييد في الوقت الحالي في الجزء الشمالي من الخليج. وإذا لم تستطع السلطنة الاستفادة من الفرصة، وبشكلٍ خاص عندما يبدأ تشغيل شبكات السكك الحديدية الإقليمية خلال السنوات الخمس المقبلة، ستفقد السلطنة المزيد من الفرص التي ستذهب لصالح باقي دول مجلس التعاون الخليجي التي تنافسها في مجال الخدمات اللوجيستيّة. وستتوافد المزيد من الشحنات إلى دولة الإمارات العربيّة المتحدّة وسيتمّ شحنها من هناك برّاً إمّا من خلال الشاحنات أو القطارات إلى السلطنة. وسوف تعزز دول الجوار أكثر فأكثر دورها كمركز

إستناداً لقرار المجلس الأعلى للتخطيط في إجتماعه الرابع لعام 2013م بتولي وزارة النقل والاتصالات والأمانه العامة للمجلس الأعلى للتخطيط إعداد إستراتيجية وطنية للقطاع اللوجيستي، فقد تم تأسيس فريق عمل أساسي بتاريخ 4 مايو 2014، برئاسة وزير النقل والاتصالات. وقد طوّر فريق العمل استراتيجيّة لتطوير قطاع الخدمات اللوجيستيّة بالسلطنة حتى عام 2040. ويتضمّن هذا التقرير التنفيذي النتائج الرئيسيّة التي توصل إليها فريق العمل.

لقد أدّى التطوّر في مجال الخدمات اللوجيستيّة وسلسلة التوريد خلال السنوات العشرين الأخيرة إلى خلق فرص مهمّة للتنوع الاقتصادي والصناعي واستحداث فرص العمل. على الرغم من ذلك، لا يزال الاقتصاد العماني يستند بشكلٍ كبير على قطاع النفط والغاز، وتعتبر هذه الحالة غير مستدامة على المدى المتوسط والبعيد.

لقد عزّز القطاع اللوجيستي بشكلٍ كبير التنمية الاقتصادية في هونغ كونغ، وسنغافورة وهولندا، هذا فضلاً عن الدور الكبير الذي أدّاه هذا القطاع في إمارة دبي المجاورة، والتي أصبحت أحد الممرات اللوجيستيّة الأساسيّة للواردات العمانيّة اليوم. ولذلك من الضروريّ بمكان أن تتوفر استراتيجيّة فعالة ومتكاملة للخدمات اللوجيستيّة بالسلطنة.

على الرغم من الميزة التنافسيّة التي تتمتع بها السلطنة من حيث موقعها الجغرافي على بوابة الخليج ومركز توزيع بالمنطقة لشبه القارّة الهنديّة وبلدان شرقي أفريقيا، إلّا أنّ الاستثمارات الضخمة للسلطنة في البنى الأساسية المتمثّلة بشبكة طرق متطورة ومتنامية الأطراف وموانئ بمواصفات عالمية ومطارات حديثة ومناطق صناعية واقتصادية حرة لم تحقّق المكاسب التي كان من المفترض تحقيقها. وهذا يعود جزئياً إلى أنّ هذه المشاريع تمّ تطويرها بشكلٍ منفصل وغير متكامل، بدون الأخذ في الاعتبار المكوّنات الأخرى في نظام الخدمات اللوجيستيّة ومنها على سبيل المثال لاد الحصر تلك المتعلّقة بالإجراءات الجمركيّة وتأسيس الشركات والإجراءات القانونيّة، وذلك من أجل مواكبة التطوّرات الأخرى. وبالتالي هناك حاجة ملحة إلى استراتيجيّة واضحة

لقد أدّى التطوّر في مجال الخدمات اللوجيستيّة وسلسلة التوريد خلال السنوات العشرين الأخيرة إلى خلق فرص مهمّة للتنوع الاقتصادي والصناعي واستحداث فرص العمل.



إقليمي للخدمات اللوجيستية وستقل بشكل كبير الاستفادة من الاستثمارات التي قامت بها السلطنة حتى الآن.

لقد تمتعت سلطنة عمان بنمو مستدام في إجمالي الناتج المحلي بأكثر من ٣٪ خلال السنوات الأربعين الماضية، وهذا يعود بشكل أساسي إلى قطاع النفط والغاز المزدهر. ولكن هذا يترك الاقتصاد العماني هشاً بشكل خطير أمام انخفاض إنتاج النفط وارتفاع تكلفة إنتاجه وأسعار النفط المتقلبة، مما يحتم بالتالي تطوير بدائل مستدامة للنمو الاقتصادي. وسلطنة عمان في موقع مثالي لتطوير قطاع لوجيستي مستدام بديل، ولكن الفرصة لن تبقى متاحة لوقت طويل، وبالتالي هناك حاجة حقيقية إلى التحرك بأسرع وقت ممكن.

الأهداف

ترتكز الاستراتيجية اللوجيستية على خمسة أهداف محورية حدّتها المجموعات الفرعية المنبثقة من فريق العمل الأساسي وصادقت عليها مجموعة من الخبراء المتخصصين بصناعة الخدمات اللوجيستية بالإضافة إلى الفريق الإشرافي. هذه الأهداف محدّدة ويمكن قياسها وهي وإن كانت تمثل تحدي كبير ولكن يمكن تحقيقها فيما لو تضافرت الجهود وتم اعتبارها مطلباً أساسياً للتنمية المستدامة والشاملة لاقتصادنا المحلي.

م	المؤشر	الوصف	الهدف			
			٢٠١٤	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٤٠
١	المؤشرات الإقتصادية	حصة القطاع اللوجيستي في الناتج المحلي الاجمالي بالأرقام الحقيقية- مليار ريال عماني	١	٣	٨	١٤
٢	فرص العمل	خلق فرص عمل في القطاع اللوجيستي - وظيفة	٣٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
٣	مؤشرات البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي	التصنيف بحسب مؤشر أداء الخدمات اللوجيستية العالمية	٥٩	أفضل ٣	أفضل ٢	أفضل ١
		التصنيف بحسب مؤشر التنافسية	٤٦	أفضل ٣	أفضل ٢	أفضل ١
		التصنيف بحسب مؤشر تسهيل التجارة	٣١	أفضل ٢	أفضل ١	أفضل ٥
٤	سمعة السلطنة العالمية	أفضل مركز خدمات لوجيستي إقليمي		بحلول ٢٠٢٠		

١- المؤشرات الاقتصادية:

مساهمة القطاع اللوجيستي في إجمالي الناتج المحلي:

يعتبر تخفيف إعتما السلطنة في نموها الاقتصادي على النفط والغاز، وجعل القطاع اللوجيستي رافداً حيويًا للاقتصاد العماني وهو الهدف الأساسي لهذه الاستراتيجية.

وبالنظر إلى أنّ النسبة المئوية للمساهمة في إجمالي الناتج المحلي كقياس للأداء الاقتصادي ليست بمؤشر موثوق في اقتصاد يسيطر عليه قطاع واحد متقلب كقطاع النفط والغاز، ونظراً إلى الصعوبة في قياس مساهمة القطاع اللوجيستي في إجمالي الناتج المحلي كنسبة مئوية، فإن المساهمة ستحسب كرقم مالي محدد وفعلي في الوقت الحالي.

ومع الأخذ بالاعتبار حجم الاقتصاد الإجمالي والأرقام المرتبطة بالنقل الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، تمّ تطوير سيناريو نموّ بالأرقام الحقيقية على أساس أنّ القطاع اللوجيستي سيساهم بنسبة ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول العام ٢٠٤٠، مع نموّ سنويّ مستقرّ مفترض لإجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥٪. هذا يشير إلى أنّ نسبة ١٢٪ مرتكزة على الافتراض أنّ نسب الإنتاج الحالية للنفط والغاز هي مستدامة. علماً بأنّ هذه ليست الحالة، فعلى الأرجح أنّ مساهمة القطاع اللوجيستي في إجمالي الناتج المحلي ستكون أعلى بشكل كبير وقد تصل إلى ٣٪.

مساهمة القطاع اللوجيستي في إجمالي الناتج المحلي (بالأرقام الحقيقية).



مليار ريال عماني

إستحداث شركات جديدة في سلطنة عمان:

إن الاستراتيجية اللوجيستية، إذا تمّ تنفيذها بكفاءة، سوف تجذب شركات جديدة لتبدأ عملياتها في السلطنة أو لكي تنتقل إليها، مما سيخلق المزيد من النمو الاقتصادي وفرص العمل الجديدة. وبالتالي، يعتبر قياس عدد الشركات التي تنشئ مكاتب لها في السلطنة أو تنتقل إليها بفضل الخدمات اللوجيستية أو لأسباب جغرافية مؤشراً أساسياً لنجاح الاستراتيجية.

إن تطوير إمكانية تحديد عدد الشركات الفاعلة في مجال الخدمات اللوجيستية بالإضافة إلى معيار القياس، سيكون من المسؤوليات الأساسية المنوطة بالفريق المعني بالتنفيذ.

أجريت مؤخراً دراسة استشارية من أجل القيام بقياس كمي بمدى التوفير من حيث الوقت والكلفة في الشحن البحري، وقد خلصت إلى أنه يمكن لمالكي السفن والشاحنين والمستوردين الذين يعتمدون عمان كقناة نحو أسواق الشرق الأوسط الحصول على مكاسب مهمة.

٢. حصة السوق العماني من أحجام الشحن بالمنطقة:

يرتكز النمو في أحجام الشحن على تزايد اتصال السلطنة مع المناطق الإقليمية وازدياد النشاطات المرتبطة بالخدمات اللوجيستية داخل البلاد وارتفاع حركة الشحن العابر وإعادة الشحن من خلال الموانئ العمانية.

الأهداف في مجال الشحن البحري:

أجريت مؤخراً دراسة استشارية من أجل القيام بقياس كمي بمدى التوفير من حيث الوقت والكلفة في الشحن البحري، وقد خلصت إلى أنه يمكن لمالكي السفن والشاحنين والمستوردين الذين يعتمدون عمان كقناة نحو أسواق الشرق الأوسط الحصول على مكاسب مهمة. على سبيل المثال، يمكن لتفريغ حمولة الحاويات في صحار أو إرسال الشحنات عبر السكة الحديدية إلى وجهات داخلية أن يختصر على الأقل يومين من الوقت المتطلب لخدمة أسبوعية، أي ١.٤ أيام في السنة.

هذا لا يأخذ بالاعتبار المكاسب المالية التي سوف يحصل عليها العميل من الجزء الأعلى من الخليج جراء انخفاض وقت التحويل. بل سوف تصبح هذه المكاسب المالية عوامل جاذبة كبيرة لزيادة أحجام الشحن.

كما أن التحسن في نظام الخدمات اللوجيستية العماني سوف يؤدي إلى ربط المزيد من الصناعات بالسلطنة لأسباب لوجيستية.

وفي الخليج العربي، إزدادات أحجام الشحن البحري أضعافاً مضاعفة على مدى السنوات العشرين الأخيرة في الوقت الذي بقيت أحجام الشحن البحري العماني ثابتة أو تراجعت نسبياً. وبالتالي فإن الاستراتيجية اقترحت أهدافاً محددة لزيادة أحجام الشحن البحري بالسلطنة في السنوات القادمة وهي أهداف أمامها تحديات كبيرة ولكن ليست مستحيلة.

الأهداف في مجال الشحن الجوي:

لم تعكس أحجام الشحن الجوي في عمان النمو في المنطقة، ويعود ذلك بشكل كبير إلى النقص في الاتصال العالمي والقيود على قدرة استيعاب الشحنات الجوية والاستراتيجيات المهيمنة للناقل الوطني. في الوقت الذي يمكن فيه لقدرة استيعاب الناقل الوطني أن تكون مهمة في زيادة أحجام الشحن الجوي، وتعتبر مسألة تحسين البنى الأساسية في المطار للتعامل مع الشحنات وتسهيل التجارة بشكلٍ بارز من المحركات الأساسية لتحقيق هذا الهدف. وعليه فإن الاستراتيجية تهدف إلى زيادة حصة السلطنة من الشحن الجوي بالمنطقة.

٣. فرص العمل

تتحسّن مساهمة القطاع اللوجيستي في الاقتصاد العماني ويتحسّن إجمالي الناتج المحلي عندما تنتقل شركات جديدة إلى السلطنة، وسوف ترتفع أحجام الشحنات كما سيرتفع عدد فرص العمل التي سيتمّ استحداثها. سيكون النمو بطيئاً في البداية ولكنه سيتسارع بشكل كبير بعد ذلك. وتعتبر صناعة الخدمات اللوجيستيّة صناعةً متطورةً وسوف تستحدث المزيد من الوظائف التي تتطلب مهارات أعلى.

ولبغية تحقيق ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من التدريب المهني ذات الجودة العالية وإلى المزيد من المعايير المحسّنة في هذا الإطار. حيث لا تتضمن الأهداف المحددة التأثير المضاعف على نموّ الوظائف في الصناعات غير اللوجيستيّة. وفي الوقت الحالي، يصل عدد الوظائف اللوجيستيّة في السلطنة إلى حوالي ثلاثين ألف وظيفة. ويتماشى توقّع النمو في هذه الوظائف مع نمو إجمالي الناتج المحلي وقد تمّ قياسه مع اقتصاديّاتٍ أخرى مرتكزة على القطاع اللوجيستي.

فيما تتحسّن مساهمة القطاع اللوجيستي في الاقتصاد العماني ويتحسّن إجمالي الناتج المحلي، عندما تنتقل شركات جديدة إلى عمان، سوف ترتفع أحجام الشحنات كما سيرتفع عدد فرص العمل التي سيتمّ استحداثها.



عدد الوظائف اللوجيستيّة المستحدثة

٤. مؤشرات أداء البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي:

هنالك ثلاث مؤشرات مرتبطة بالقطاع اللوجيستي حددها البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي. هذه المؤشرات هي على الشكل التالي: مؤشر أداء الخدمات اللوجيستيّة الذي تحتل فيه السلطنة المرتبة ٥٩ بين دول العالم، ومؤشر التنافسيّة العالمي الذي تحتلّ فيه السلطنة المرتبة ٤٦، ومؤشر تمكين التجارة العالمي الذي تحتلّ فيه السلطنة المرتبة ٣١. إن الهدف من ذلك هو تحسين تصنيف السلطنة في كلّ من هذه المؤشرات لكي يتمّ بالتالي تحقيق أهدافٍ أخرى، ولا يمكن تحسين تصنيف السلطنة في هذه المؤشرات إلّا من خلال تغييرات تؤثر بشكلٍ مباشر أو غير مباشر على الخدمات اللوجيستيّة، كتسهيل التجارة. كلّ هذه ضروريّة بغية تحقيق التنافسيّة لعمان.

السنة	٢٠١٤	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢٤	ترتيب عمان المستهدف من خلال الإستراتيجية اللوجيستيّة
مؤشر البنك الدولي للخدمات اللوجيستيّة	٥٩	أفضل ٣	أفضل ٢	أفضل ١	
مؤشر التنافسيّة العالمية	٤٦	أفضل ٣	أفضل ٢	أفضل ١	
تقرير تمكين التجارة العالمية	٣١	أفضل ٢	أفضل ١	أفضل ٥	

وضع عمان النسبي بالاستناد إلى المؤشرات التي قام بها كل من البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي

المرتبة / المؤشر لعام ٢٠١٤	مؤشر أداء القطاع اللوجستي	مؤشر التنافسية العالمية	مؤشر تمكين التجارة العالمية
هولندا	٢	٨	٩
سنغافورة	٥	٢	١
الإمارات العربية المتحدة	٢٧	١٢	١٦
قطر	٢٩	١٦	١٩
المملكة العربية السعودية	٤٩	٢٤	٤٨
عمان	٥٩	٤٦	٣١

٥. سمعة السلطنة العالمية في القطاع اللوجستي:

لكي تبدأ السلطنة بتحقيق الأهداف السابق ذكرها، يجب مصاحبة ذلك بتغيير أساسي لسمعة قطاع الخدمات اللوجستية محلياً وإقليمياً وعالمياً. ويجب تحقيق هدفان أساسيان هما:

٢.٢.

أن يتم الاعتراف بعمان كمركز إقليمي للخدمات اللوجستية بحلول العام

٢.٣.

أن يتم الاعتراف بعمان كمركز للتميز في الخدمات اللوجستية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمحيط الهندي بحلول العام

تحديد القطاعات الجغرافية والتجارية وتحليلها ومراقبتها بما في ذلك الفرص التي تتيحها التقنيات الجديدة التي من شأنها أن تمكن المؤسسات من استخدام سلطنة عُمان كمركز للخدمات اللوجستية الخاصة بها.

٣

مركزات تطبيق الإستراتيجية:

• اعتماد سياسة تسويق واضحة ومكثفة محلياً وإقليمياً ودولياً بغية تحقيق الأهداف أعلاه ومتابعة قياس ورصد نجاحها.

بناءً على نتائج مجموعات العمل السبع الأساسية التي شكّلتها فرق عمل الخدمات اللوجستية، تم دمج توصياتها ضمن أربع محاور أساسية يجب التركيز عليها لتحقيق أهداف الاستراتيجية المقترحة للقطاع وهي كالتالي:

الأسواق:

- تحليل وتحديد ورصد الفرص سواء حسب القطاعات أو حسب الأماكن التي يمكن للقطاع اللوجستي في السلطنة جذبها.
- القيام بمشاريع أو أنشطة تمكن السلطنة من تحقيق الحصة المستهدفة من سوق الشحن البحري والجوي حسب الأهداف المبينة أعلاه.
- تصميم وتطوير علامة تجارية محلية وإقليمية وعالمية جاذبة ومميزة للخدمات اللوجستية.
- ضمان الاستخدام الأمثل للبنية الأساسية اللوجستية وتماشيا مع الطلب.
- وضع برامج وحوافز أو اقتراح تشريعات لنشر التكنولوجيا بأفضل طريقة ممكنة ضمن سلسلة التوريد في السلطنة.
- وضع البرامج الخاصة للبحث والتطوير بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والصناعية والحكومة لتصبح السلطنة مركزاً للخبرات اللوجستية في المنطقة.



- إصدار معايير وأنظمة عالمية المستوى لجعل الخدمات اللوجيستية صناعة جذابة للشباب في السلطنة وللمستثمرين من الخارج.

٣

إستراتيجية التنفيذ

يتطلب تنفيذ استراتيجية القطاع اللوجيستي إنشاء جهة مخولة للإشراف على عملية إدارة التغيير، وأن تكون هذه الجهة متخصصة ومستقلة وقابلة للتكيف وقادرة على العمل تعرف بإسم مركز عُمان للوجيستييات (Oman Logistics Center) يتبع لوزارة النقل والاتصالات وتشرف عليه لجنة برئاسة معالي وزير النقل والاتصالات وعضوية ممثلين بمستوى أصحاب السعادة الوكلاء من الجهات التالية (وزارة التجارة والصناعة، وزارة القوى العاملة، وزارة الزراعة والثروة السمكية، شرطة عمان السلطانية) تتولى هذه اللجنة

تسهيل التجارة:

- إحداث نقلة نوعية في أنظمة إنجاز المعاملات التي تحكم حركة وتفتيش وتمويل سوق الشحن عبر الحدود والموانئ والمطارات وسلسلة التوريد بأكملها.
- تعزيز جاذبية إنشاء وتسجيل وترخيص الشركات التي تخدم الخدمات اللوجيستية سواء كانت المحلية أو الدولية بما في ذلك القوى العاملة.
- وضع ورصد تدابير لقياس الأداء وعملية التحسين المستمر.

الرأسمال البشري:

- العمل على توفير الأعداد والمهارات التي يتطلبها القطاع اللوجيستي حسب مراحل نموه.
- توفير مراكز للتدريب والتطوير المهني للقطاع اللوجيستي.

اتخاذ القرارات الاستراتيجية المهمة لتنفيذ الاستراتيجية اللوجيستية للسلطنة. التي تد حالياً من تمكين القطاع الخاص لتحقيق أهدافه.

- تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في صقل المهارات المرتبطة بالخدمات اللوجيستية وتطويرها.
- إدارة قطاع الخدمات اللوجيستية وتحسينه وتطويره بالتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

وتتلخص أهداف إنشاء مركز عمان للوجيستيات في التالي:

- تطبيق استراتيجية سلطنة عمان للخدمات اللوجيستية حتى عام 2040 والإشراف عليها وجعل الخدمات اللوجيستية المحفز الأساسي للاقتصاد في السلطنة، وهذا يعتمد على صلاحية تغيير القوانين والإجراءات والأنظمة

فريق التنفيذ:

وبالنظر إلى الحاجة الملحة لتنفيذ الاستراتيجية، فقد تم بدء العمل في الأول من شهر يناير ٢٠١٥م، وسيطلب تنفيذ الاستراتيجية توظيف أفراد ذوي خبرة وكفاءة عالية، ومن المرجح أن تستغرق هذه العملية أربعة أشهر تقريباً. وبموازاة ذلك، من المفترض البدء في تحديد برامج معيّنة وتعريفها، ولضمان الإشراف المناسب والامتثال للشروط فقد تم التخطيط لعقد اجتماعات بصفة مؤقتة للجنة الإشرافية على أساس ربع سنوي.

٤ التمويل

في سياق حجم الأموال الضخمة التي قد تم استثمارها ويجري استثمارها حالياً في البنية الأساسية مثل الموانئ والسكك الحديدية والطرق والمطارات، إلا أنّ التكاليف المتوقعة للاستفادة من هذا الإنفاق الرأسمالي الضخم بأقصى حدّ يعتبر هامشياً. وتعتبر هذه التكلفة بمثابة استثمار ضروري لتحقيق أقصى قدر من العائدات على الاستثمار في البنية الأساسية التي تحققت بالفعل.

يتكوّن التمويل المطلوب من عنصرين:

• تمويل جهة التنفيذ (مركز عمان للوجيستيات)

لكي تنجح هذه الاستراتيجية لابدّ من توظيف أفضل المواهب المتاحة وتوفير الموازنة التشغيلية للمركز.

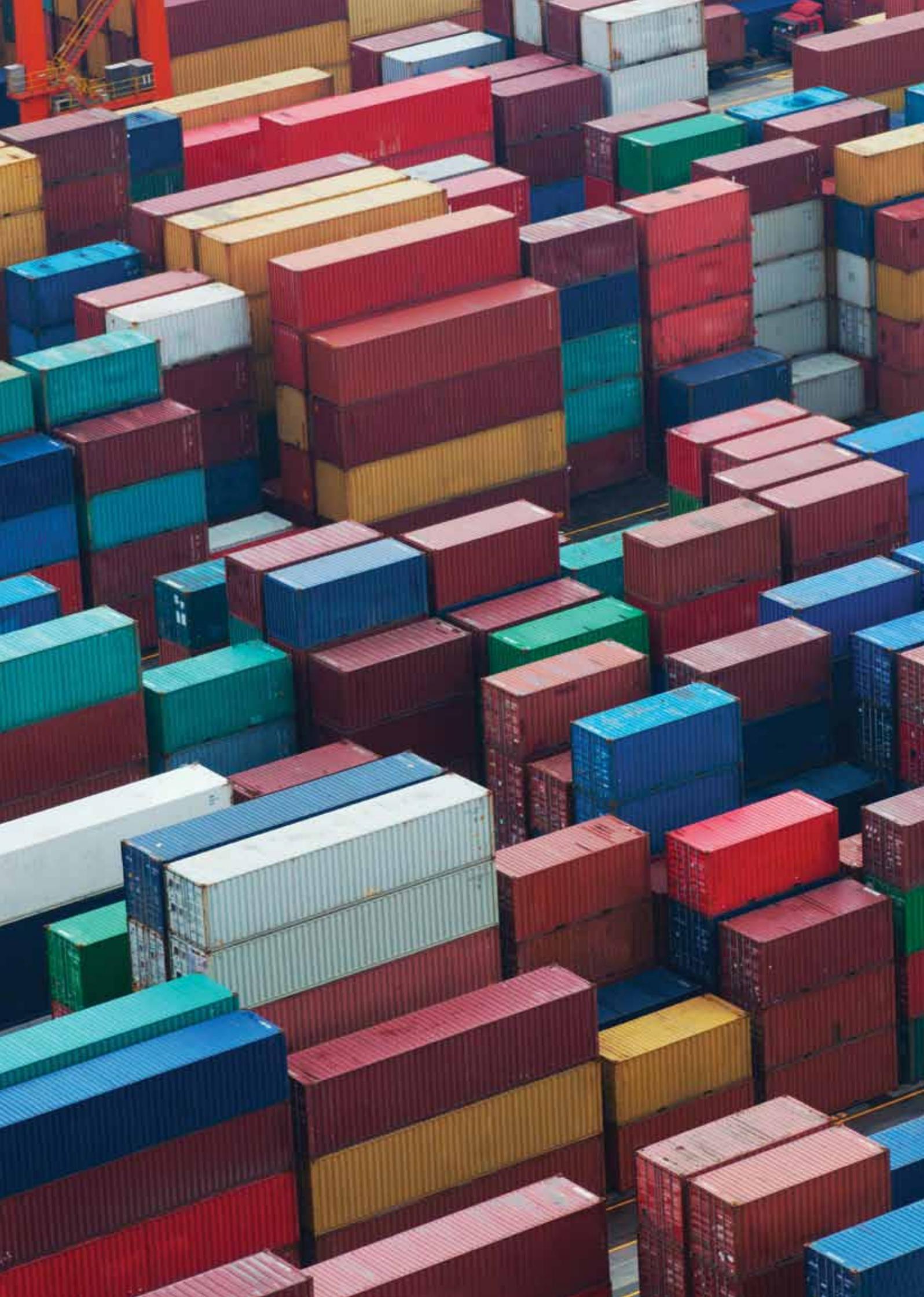
• تمويل برامج تنفيذ الاستراتيجية:

تتطلب استراتيجية القطاع اللوجستي مجموعة متنوعة من البرامج لضمان تحقيقها الأهداف المنشودة. وفي المقابل، يحتاج تنفيذ البرامج مجموعة متنوعة من النفقات، بما في ذلك التمويل المباشر من الحكومة، والشركات الخاصة والعامة، وخطط الحوافز التي بدأتها الحكومة لإحداث تغيير أو تشجيع المبادرات الجديدة. وقد يتحقق ذلك عبر إقامة برامج بحثية لضمان اعتماد أحدث التقنيات.

ومن الضروري أن يعرّف فريق التنفيذ هذه البرامج بطريقة أكثر تفصيلية. وقد وُضعت تقديرات حول الاستثمارات المطلوبة. وقد توافق اللجنة الإشرافية على النفقات بالتوازي مع المتطلبات الفعلية. وسوف يكون للإنفاق الأولي على تسهيل التجارة والأسواق النسبة الأعلى في العام الأول.







أعضاء استراتيجيَّة سلطنة عمان للقطاع
اللوجيستي للعام ٢٠٤٠

أعضاء استراتيجية سلطنة عمان للقطاع اللوجيستي للعام ٢٠٤٠

أعضاء فريق العمل

معالي الدكتور/ أحمد بن محمد بن سالم الفطيسي

وزير النقل والاتصالات

رئيس فريق عمل الاستراتيجية الوطنية للخدمات اللوجيستية

٢٠٤٠

الفاضلة/ منال بنت محمد بن حسين العبدواني
مدير عام التخطيط والمتابعة
وزارة التجارة والصناعة

الفاضل/ محمود بن سخي بن محمود البلوشي
الرئيس التنفيذي
شركة المدينة للخدمات اللوجيستية ش.م.ع.م

المهندسة/ نهلة بنت عبد الوهاب بن أحمد الحمدي
مدير عام الصناعة
وزارة التجارة والصناعة

الفاضل/ بنج كنكسي كيمجي
عضو مجلس الإدارة
شركة كيمجي رامداس

الفاضلة/ آن بنت سعيد بن أحمد الكندي
مديرة المجالس واللجان
المجلس الأعلى للتخطيط

الفاضل/ أفلح بن سعيد بن ناصر الحضرمي
نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الإمداد والتمويل
شركة أوكسيدنتال عمان

الفاضل/ أحمد بن سعيد بن عبدالله الأزكوي
مدير مشروع المنطقة اللوجيستية في جنوب
الباطنة
المجلس الأعلى للتخطيط

الفاضل/ أحمد بن علي بن عيسى كعكع
نائب الرئيس التنفيذي
شركة صلالة لخدمات الموانئ ش.م.ع.م.

المهندسة/ حنان بنت سالم بن سيف الربحية
مدير عام التخطيط والدراسات
وزارة النقل والاتصالات

العميد/ عيسى بن سعيد بن سليمان الكيومي
مدير عام الجمارك
شرطة عمان السلطانية

فريق الإشراف

الفاضل/ يان ماير
مستشار
المجلس الأعلى للتخطيط

مدير مشروع
الفاضل/ بيتر هوغ يونج
مستشار
وزارة النقل والمواصلات

مستشارون خارجيون
و. ن. س. وليام هيرين م.س.
رئيس المجلس التنفيذي
المعهد الهولندي للنقل والإمداد المتقدم

السيد روجر أجنلي
رئيس- شركة AGN

ضبط الجودة
المهندس/ عبدالرحمن بن سالم بن راشد
الحاتمي
الرئيس التنفيذي
الشركة العمانية للقطارات

القطاعات

الفاضل/ محمود بن سخي بن محمود البلوشي
الرئيس التنفيذي
شركة المدينة للخدمات اللوجيستية ش.م.ع.م

الفاضلة/ منال بنت محمد بن حسين العبدواني
عضو فريق العمل
مدير عام التخطيط والمتابعة
وزارة التجارة والصناعة

الفاضلة/ آن بنت سعيد بن أحمد الكندي
مديرة المجالس و اللجان
المجلس الأعلى للتخطيط

المهندس/ مسلم بن محمد بن بخت قيطون الشحري
مساعد الرئيس التنفيذي
المؤسسة العامة للمناطق الصناعية

الفاضل/ عزان بن قاسم بن محمد البوسعيدي
مدير عام البحوث والدراسات و الخدمات الالية
الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات
(إثراء)

الفاضلة/ نيلما فياس
الرئيس التنفيذي للعمليات
شركة ميناء صحار الصناعي ش.م.ع.م.

الفاضل/ دانيال نورديج
مدير عام
شركة وكالة الخليج عمان ش.م.م.

الفاضل/ سلطان البرطمانى
رئيس البنية التحتية والشحن
شركة النفط العمانية للتسويق

الفاضل/ ام. سرمدار
الرئيس التنفيذي لمجموعة المنتجات الاستهلاكية
مجموعة كيمجي ش.م.م.

الفاضل/ جوهان كريل
مدير عام الإمداد - السلسلة التجارية
ميناء صلالة

البنية الأساسية

المهندسة/ حنان بنت سالم بن سيف الرحبية
عضو فريق العمل
مدير عام التخطيط والدراسات
وزارة النقل والاتصالات

الفاضل/ آري كوبلار
الرئيس التنفيذي
ستابنويخ عمان ش.م.م

المهندس/ حامد بن عبدالرحمن بن محمد القاضي
مساعد الرئيس التنفيذي
مؤسسة خدمات الموانئ ش.م.ع.م

الفاضل/ أد دي بودي
مستشار أول
شركة ميناء صحار الصناعي

الفاضل/ ام. سي. جوس
الرئيس التنفيذي
مجموع المشاريع واللوجيستيات
كيمجي رامداس ش.م.م.

الفاضل/ أحمد بن عبدالله بن سليمان الزكواني
مهندس عمليات
شموخ للاستثمار والخدمات ش.م.ع.م

التعليم

الفاضل/ أفلح بن سعيد بن ناصر الحضرمي
عضو فريق عمل
نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الإمداد
والتموين
شركة أوكسيدنتال عمان

الفاضل/ سعيد بن محمد بن مبارك العدوي
الرئيس التنفيذي
شركة إنتاج

الفاضل/ سعود بن محمد بن حمد الرواحي
الرئيس التنفيذي- المنارة العلمية
خدمات التدريب ش.م.م.

الدكتور/ عبدالله بن علي بن سعيد الشبلي
مدير عام كليات العلوم التطبيقية
وزارة التعليم العالي

الدكتور/ شاهد بن محمود بن حيدر البلوشي
مساعد العميد للدراسات العليا والبحث
العلمي - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية
جامعة السلطان قابوس

الفاضل/ سيد محمد عاصم
مستشار إدارة العملية والتوثيق
شركة أوكسيدنتال عمان

الدكتورة/ زينب بنت علي بن عبدالله البلوشية
أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية
جامعة السلطان قابوس

الدكتور/ هلال بن علي بن عزان الحضرمي
عميد كلية عمان البحرية الدولية
كلية عمان البحرية الدولية

بناء القدرات

الفاضل/ مارتن هاكل

مدير عام
شركة شنكير
شكر كيمجي ش.م.م

الفاضل/ راجيش جورج

مدير عام
كيمجي رامداس ش.م.م.

الفاضل/ سامر بن أحمد بن محمد النبهاني

مدير عام العمليات التجارية
الشركة العمانية لإدارة المطارات ش.م.ع.م.

الفاضل/ بنج كوكسي كيمجي

عضو فريق العمل
عضو مجلس الإدارة
شركة كيمجي رامداس ش.م.م.

الفاضل/ أندريه توت

الرئيس التنفيذي
شركة ميناء صحار الصناعي

الفاضل/ دهارمراج باهادور

مدير عام
شركة كيمجي رامداس

الفاضل/ مالتى كنور

رئيس الشحن البحري
شركة شنكير
شكر كيمجي ش.م.م.

نظام المعارف والتكنولوجيا

النقيب/ مسلم بن سليم بن عيسى العوائد

مستشار تكنولوجيا المعلومات
مدير عام قسم تكنولوجيا المعلومات
شرطة عمان السلطانية

الفاضل/ اس. فيش وانثان

نائب الرئيس - قسم المبيعات
مجموعة بهوان سايبير تك ش.م.م.

الفاضل/ سانجيف ست

المدير العام لسلسلة التوريد والخدمات اللوجيستية
شركة المدينة للخدمات اللوجيستية

الفاضل/ وارث بن حمود بن سعيد الخروصي

رئيس مجلس الإدارة التنفيذي (جمعية الخدمات
اللوجيستية وسلسلة التوريدات العمانية)
(معهد تشارترد للوجيستيات والنقل العماني)
مجموعة الصفوة القابضة وشركائها

الفاضل/ أحمد بن سعيد بن عبدالله الأزكوي

عضو فريق العمل
مدير مشروع المنطقة اللوجيستية في جنوب
الباطنة
المجلس الأعلى للتخطيط

الدكتور/ عبدالله بن سعيد بن حمود الحجري

قسم إدارة العمليات والإحصائيات التجارية
جامعة السلطان قابوس، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية

الفاضل/ فوبي جاكوب متزالار

نائب العميد للشؤون الأكاديمية
كلية عمان البحرية الدولية

الفاضل/ ام. سي. جوس

الرئيس التنفيذي
مجموعة المشاريع والخدمات اللوجيستية
كيمجي رامداس ش.م.م.

التسويق

الفاضل/ هيثم بن محمود بن عبدالنبي مكى

رئيس مجلس الإدارة
الميرة للاستثمار

الشيخ/ خليل بن أحمد بن محمد السالمي

نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي
الشركة العمانية للأحواض الجافة ش.م.ع.م.

الفاضل/ محمد بن محمود بن محمد الزدجالي

مدير عام التنمية السياحية
وزارة السياحة

الفاضل/ محمد بن مبارك بن خميس الشكيلي

المدير العام للتسويق
شركة الطيران العماني

المهندسة/ نهلة بنت عبد الوهاب بن أحمد الحمدي

عضو فريق العمل
المديرة العامة للصناعة
وزارة التجارة والصناعة

صاحب السمو/ فيصل بن تركي بن محمود آل

سعيد
مدير عام التسويق والإعلام
الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات

المهندس/ أحمد بن عبدالله بن عبدالرحيم البلوشي

مخطط إنتاج
الشركة العمانية لدرفلة الألومينيوم

الفاضل/ ديف بندر

مستشار
الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء)

التشريعات والجمارك

الفاضل/ بول سيايروبليس

مدير عام

شركة بهوان إكسل ش.م.م.

الفاضل/ ريجي فيرميلن

المدير العام التجاري

شركة ميناء الدقم ش.م.ع.م.

الفاضل/ سالم بن عوض بن سعيد اليافعي

مدير عام

الشركة العمانية لإدارة المطارات ش.م.ع.م.

مطار صلالة

الفاضل/ أحمد بن علي بن عيسى عكعك

عضو فريق العمل

نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

شركة صلالة لخدمات الموانئ ش.م.ع.م.

الفاضل/ بروس ميلنس

شريك - مدير

شركة دي أل أيه بايير ذ.م.م.

الفاضل/ ديليش ك.س.

استشاري

قطاع الحكومة والاستشارات

الفاضلة/ هالة سروجي

مدير عام الاتصالات والمؤسسات

شركة صلالة لخدمات الموانئ ش.م.ع.م.

أعضاء الفريق المعني بالمشروع

الفاضل/ محمود بن حميد بن سيف المعشري

منسق لجنة التشريعات والجمارك

وزارة النقل والاتصالات

الفاضلة/ مرام بنت طالب بن سالم الفلاحيه

منسقة لجنة التسويق

وزارة النقل والاتصالات

الفاضل/ سالم بن عامر بن سالم الطوقي

منسق فريق القطاعات

وزارة النقل والاتصالات

الفاضل/ رضا أشرف

شريك استشارات وتمويل الشركات

مجموعة جرانت ثورنتن الدولية - أبو تمام- عمان

الفاضل/ محمد بن حمد بن سالم الشعيلي

رئيس مكتب الوزير

وزارة النقل والاتصالات

الفاضلة/ منى بنت علي بن عبدالله الصبحية

مساعدة تنفيذه لمشروع الاستراتيجية الوطنية

اللوجي ستية

وزارة النقل والاتصالات

الفاضلة/ أميرة بنت سليم بن سعيد المعشرية

منسقة لجنة البنس الأساسية

وزارة النقل والاتصالات

الفاضلة/ أنفال بنت زاهر بن محمد العفانية

منسقة لجنة بناء القدرات والتعليم

وزارة النقل والاتصالات

الفاضلة/ أسماء بنت عبدالله بن حمد البروانية

منسقة لجنة نظام المعرفة والتكنولوجيا

وزارة النقل والاتصالات

لائحة الشركات

مجموعة مطارات باريس Aéroports DE Paris adpi
شركة المدينة للخدمات اللوجستية ش.م.ع.م.
شركة أدرزجايت ذ.م.م.
منطقة المزيونة الحرة
شركة ستينويج عمان ذ.م.م.
شركة دي.بي. شنكر كيمجي ذ.م.م.
شركة وكالة الخليج ش.م.م. GAC
كلية عمان البحرية الدولية.
شركة كيمجي رامداس ش.م.م.
نستله عمان للتجارة ذ.م.م.
شركة الطيران العماني
الشركة العمانية لإدارة المطارات ش.م.ع.م.
الشركة العمانية للنطاق العريض ش.م.ع.
شركة عمان للحوض الجاف ش.م.ع.م.
الشركة العمانية لمحطة الحاويات العالمية ش.م.م.
شركة جرانت ثورنتن للاستشارات، أبو تيمام
شركة ميناء الدقم ش.م.ع.م.
شركة خدمات الموانئ ش.م.ع.م.
شركة سافينا بارتنرز
شركة منطقة صلالة الحرة ش.م.ع.م.
شركة صلالة لخدمات الموانئ ش.م.ع.م.
شركة صحار للموانئ الصناعية ش.م.ع.م. الميناء والمنطقة الحرة في صحار
المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات
شركة قاللي عمان لتكوير خام الحديد ش.م.م.
شركة وكالة الخليج ش.م.م. GAC
وكالات الشحن التابعة لشركة الفيحاء ش.م.م.
شركة ميركاتور للصناعة ش.م.م.

شرطة عمان السلطانية

حدود المزيونة
حدود جبل حفيت
حدود وادي الجزي
حدود الوجاجة

الوزارات والمنظمات الحكومية

وزارة التجارة والصناعة
وزارة السياحة
وزارة النقل والاتصالات
وزارة الزراعة و الثروة السمكية
غرفة تجارة وصناعة عمان
المؤسسة العامة للمناطق الصناعية
الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (PAIPED)

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ومنظمات القطاع الخاص فيها

قسم ترويج السياحة والتجارة، دبي
الشركة التجارية في منطقة دبي الحرة، شركة منطقة حرة، دبي
مركز دبي التجاري العالمي، دبي
ميناء جبل علي (موانئ دبي العالمية)
هيئة المنطقة الحرة في جبل علي، دبي
ميناء خليفة، أبو ظبي
شركة كيزاد
هيئة الطرق والمواصلات، دبي.

S O L S

الإستراتيجية اللوجيستية للسلطنة 2040